عطا: تأجيل عرض اعترافات حمايات نائب الرئيس

الهاشمي يطلب مجدداً نقل دعواه لكركوك.. ويقاضي قناة العراقية

قال مصدر مقرب من نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، أمس، إن الأخير ينوي مطالبة القضاء مجددا بنقل قضيته إلى محافظة كركوك، وتعهد بمقاضاة قناة العراقية شبه الرسمية بتهمة التشهير، في وقت دعا فيه ائتلاف دولة القانون الهاشمي إلى المثول أمام القضاء لإثبات براءته من التهم المنسوبة إليه.

□ بغداد / المدى

مؤتمر صحفي سابق لعملیات بغداد... (ارشيف)

وكان مجلس القضاء الأعلى قد رد مطلع الأسبوع الجاري طلب الهاشمي المتهم بدعم فرق اغتيالات، نقل قضيته إلى محافظة كركوك وقرر الإبقاء عليها في بغداد، كما رفض القضاء في وقت سابق طلبا آخر للهاشمي بنقل قضيته إلى إقليم كردستان.

وطلب الهاشمي بنقل قضيته إلى خارج بغداد بعد أن اتهم القضاء هناك بعدم الاستقلالية.

وقال مصدر مسؤول في مكتب الهاشمي لوكالة كردستان للأنباء إن "نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ينوي التقدم مجددا بطلب نقل الدعوى القضائية إلى محافظة كركوك معنون إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى مدحت المحمود".

وأوضح المصدر أن "الهاشمي سيقاضي قناة العراقية شبه الرسمية بتهمة التشهير به".

وكانت قناة العراقية الفضائية شبه الرسمية قد بثت الشهر الماضي اعترافات لثلاثة من حراس الهاشمي الشخصيين، قالوا إنهم نفذوا أعمال قتل وتفجير بعلمه ودعمه، فيما أعلنت قيادة عمليات بغداد أول أمس عن نيتها بثت اعترافات جديدة لأفراد حماية الهاشمي خلال الأيام المقبلة.

ورأى خبير في القانون العراقي أن القانون منح الهاشمي الحق في التقدم بعشرات الطلبات لنقل قضاياهم من منطقة إلى منطقة أخرى، ولكن يجب أن تكون الأسباب الواردة في الطلب الثاني مختلفة عن التي جاءت في الطلب الأول الذي ردته المحكمة.

وقال الخبير القانوني طارق حرب إن "أي مواطن من حقه تقديم طلبات عدة إلى القضاء لنقل قضيته إلى منطقة أخرى، لكن يجب أن يستند الطلب الذي تقدم به الهاشمي إلى أسباب قانونية جديدة كون القضاء قد رد طلبا سابقا له...هل الأسباب الجديدة تنطبق مع أحكام المادة ٥٥ من قانون أصول المحاكمات الجزائية؟

وأوضح أن "القانون حدد سببين يتم بموجبهما قبول نقل الدعوى؛ أولهما الجانب الأمني والثاني كشف الحقيقة، فأن كانت قد توفرت بالطلب الجديد أسباب تؤكد الحالات التي حددها القانون فأن مجلس القضاء سيستجيب وبخلافه فأن الطلب سيكون كسابقه".

وتابع أن "العبرة ليست بتقديم الطلبات وإنما بأسباب الطلب، هل يمكن أن توافق محكمة التمييز على الطلب أم لا".

وأمام استمرار مراوحة أزمة الهاشمي في مكانها دعا ائتلاف دولة القانون الهاشمي إلى المثول أمام القضاء واثبات براءته من التهم المنسوبة إليه.

وقال القيادي في الائتلاف سلمان الموسوي إن "القائمة العراقية طلبت منا نقل قضية الهاشمي إلى كركوك وهذا ليس من اختصاصنا فهو من اختصاص القضاء وأعطى الأخير رأيه وعلى الهاشمي الالتزام بقرارات القضاء والمثول أمامه في بغداد لإسقاط التهم المنسوبة إليه".

وتابع يقول "لا يحق لأي جهة سياسية التدخل في قضية الهاشمي بالاعتماد على الدستور العراقي الذي حدد الفصل بين السلطات".

وتصاعدت حدة التوتر السياسي بين ائتلافي العراقية ودولة القانون بعد صدور مذكرة اعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بتهمة دعمه "للإرهاب"، فيما ازداد الانقسام السياسي أكثر بعد قرار المالكي إقالة نائبه صالح المطلك الذي وصفه في إحدى مقابلاته الصحفية بـ "الدكتاتور".

وقررت العراقية أمس استمرار مقاطعتها لمجلسي النواب والوزراء بسبب استمرار الأزمة السياسية لحين إيجاد مخرج لها.

كما أعلنت قيادة عمليات بغداد، أمس، عن تأجيل عرض اعترافات المجموعة الثانية من أفراد حماية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الذي صدرت بحقه مذكرة اعتقال الشهر الماضي، مؤكدة أنها ستعرضها فور إكمال الإجراءات القضائية.

وقال المتحدث باسم عمليات بغداد الفريق قاسم عطا لقناة العراقية شبه الرسمية إن "اعترافات أفراد من حماية الهاشمي التي كان من المفترض أن تعلن اليوم تأجلت بسبب عدم اكتمال الإجراءات القضائية".

وأكد عطا أنه "سيتم عرضها عند الانتهاء من الإجراءات المشار إليها".

وكانت قيادة عمليات بغداد أعلنت، في ١٧ كانون الثاني ٢٠١٢، أنها ستعرض اعترافات مجموعة ثانية من حماية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي خلال ٧٢ ساعة، مؤكدة أن الاعترافات الأولية تشمل ثلاثة متهمين بينهم ضابط برتبة عميد في وزارة الداخلية.

فيما حذرت بالمقابل القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي شبكة الإعلام العراقي من عرض اعترافات جديدة بشأن قضية الهاشمي، وحملت قناتها مسؤولية "التجاوز على العدالة" وتدهور الأوضاع السياسية في البلاد، مطالبة مجلس القضاء الأعلى بالحد من تلك الممارسات.

وفي هذا السياق، اعتبر القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان، أن عرض اعترافات جديدة لحماية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي سيؤجج الاحتقان الطائفي ويؤثر على سير المحاكمة، داعياً إلى حصر الاعترافات بالقضاء.

وقال عثمان "، إن "عرض اعترافات جديدة لحماية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي سوف يسبب الاحتقان الطائفي في الشارع بين أبناء الشعب"، مبيناً أن "هذه الخطوة ستؤثر على سير المحاكمة لاسيما وأن القضية تعد سياسية".

واعتبر عثمان أن "عرض الاعترافات تعد وسيلة ضغط على نائب رئيس الجمهورية للمثول أمام المحكمة"، مؤكداً "عدم الحاجة إلى عرض الاعترافات إلا بموافقة من القضاء".

ودعا عثمان إلى "حصر الاعترافات بالقضاء لاسيما خلال الوضع الحالي الذي يمر به العراق بسبب وجود خلافات سياسية بين الكتل".

أكدت قطعات المنطقة غير قادرة على مواجهة الجيش السوري

بغداد تتحفظ على إرسال قوات عربية إلى دمشق

□ بغداد / المدى

كشفت لجنة العلاقات الخارجية النيابية، أمس الخميس، عن تحفظ العراق على إرسال قوات عربية إلى سوريا.

وقال عضو لجنة العلاقات الخارجية البرلمانية سامي العسكري في تصريح لوكالة البغدادية نيوز إن "العراق يتحفظ على مقترح قطر القاضي بإرسال قوات عربية إلى سوريا" ، مبينا أن"هذا المقترح غير عملي لأن القوة العسكرية قادرة على مواجهة الجيش السوري".

وبين العسكري إن "الفكرة تقوم على إرسال قوات عربية لحماية المدنيين من الجيش السوري ،بحسب ادعائهم ،متسائلا كيف ستتم حماية المدنين في حال اشتباك الجهتين في سوريا".

وتابع"إن العراق سيتحفظ على هذا القرار المقدم من قطر والذي ستتم مناقشته في اجتماع وزراء خارجية العرب".

وكانت لجنة العلاقات الخارجية قد عدت المقترح القطري بإرسال قوات عربية إلى سوريا بأنه خطوة غير موفقة وليست في وقتها، مشيرة إلى انه من الصعب في هذه المرحلة إدخال أي عامل خارجي ربما يكون تمهيداً لتدخل دولي وأممي في الشأن السوري.

وفي سياق متصل اتهمت الكتلة البيضاء، الخميس، دول مجلس التعاون الخليجي بالسعي إلى عرقلة انعقاد القمة العربية المقبلة في بغداد، عازية السبب إلى موقف العراق "المتوازن" من بعض الدول العربية، خصوصاً سوريا.

وقالت المتحدثة باسم الكتلة عالية نصيف في بيان صدر امس، وتلقت "المدى" نسخة منه، إن "وقوف العراق على مسافة واحدة من جميع الدول العربية لا يروق لبعض دول مجلس التعاون الخليجي"، متهمة المجلس بـ"السعي إلى عرقلة انعقاد القمة العربية ببغداد في آذار المقبل".

وكان الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي أعلن، في الثامن من كانون الأول ٢٠١١، أن القمة العربية المقبلة ستعقد في بغداد، فيما أكد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أن العراق مستعد وجاهز لاستضافة القمة.

وأضافت نصيف أن "موقف العراق المتوازن تجاه الأزمة السورية هو أحد الأسباب التي جعلت مجلس التعاون الخليجي يرفض فكرة استعادته دوره الطليعي في صناعة القرار العربي".

وكانت الجامعة العربية قررت، في ١٢ تشرين الثاني ٢٠١١، تعليق عضوية سوريا حتى تنفيذ الخطة العربية لحل الأزمة، فضلاً عن سحب السفراء العرب من دمشق، في حين امتنع العراق عن التصويت على القرار وعارضه لبنان واليمن وسوريا.

وقرر وزراء الخارجية العرب، في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠١١، فرض مجموعة من العقوبات الاقتصادية على الحكومة السورية على رأسها منع سفر كبار الشخصيات والمسؤولين السوريين إلى الدول العربية وتجميد أرصدتهم في الدول العربية، فيما تحفظ العراق على القرار مبدياً عدم رغبته بتنفيذه، كما نأى لبنان بنفسه عنه، في حين وافقت سوريا نهاية العام الماضي على إرسال بعثة من المراقبين العرب لتفقد الأوضاع في مدنها.

وكانت الجامعة العربية أجلت، في الخامس من أيار ٢٠١١، القمة العربية التي كان من المقرر عقدها في آذار ٢٠١١ ببغداد إلى آذار ٢٠١٢، بناءً على طلب عراقي بعد توافق الدول العربية الأعضاء نظراً للواقع "الجديد وغير المناسب" لانعقاد القمة وللخروج من خانة العناد.

ويعد انعقاد القمة العربية في العاصمة العراقية بغداد الحدث الدولي الأكبر الذي تنظمه البلاد منذ عام ٢٠٠٣، حيث شكلت أمانة بغداد لجنة لتهيئة وتأمين المتطلبات الخاصة بمؤتمر القمة العربية وتقديم الرؤى والأفكار والتحضيرات المطلوبة لتحسين وتطوير الواجهة العمرانية للمدينة، بما يتناسب مع تاريخها ومكانتها بالتنسيق مع الوزارات والجهات المختصة، فيما أكدت وزارة الداخلية العراقية أنها أعدت خطة أمنية لحماية القمة العربية تتضمن مراحل متعددة.

يذكر أن العراق استضاف القمة العربية مرتين، بعقده القمة العربية التاسعة عام ١٩٧٨ والتي تقرر خلالها مقاطعة الشركات والمؤسسات العاملة في مصر التي تتعامل مباشرة مع إسرائيل وعدم الموافقة على اتفاقية كامب ديفيد، وكذلك بعقده القمة الـ١٢ عام ١٩٩٠ والتي شهدت توترات حادة بين العراق ودولتي الكويت والإمارات العربية المتحدة اندلعت بعدها حرب الخليج الثانية.

سامي العسكري

أمين بغداد يتوقع الإفراج عن وكيله قريباً

صابر العيساوي: عبوب لم يهدر المال العام

□ بغداد / المدى

أعلن أمين بغداد صابر العيساوي،امس الخميس، أن التحقيقات في قضية الوكيل البلدي للأمانة نعيم عبعوب لم تشر إلى تورطه في هدر المال العام بل بينت وجود إهمال، وفي حين أشار إلى أن الشكوى المقدمة ضد عبعوب هي شخصية، أكد أن الوكيل البلدي للشؤون البلدية سيفرج عنه قريبا. وقال صابر العيساوي في تصريح نقلته وكالة السومرية نيوز"، إن "التحقيقات التي اطلعت عليها شخصيا بشأن قضية وكيل الأمانة لشؤون البلدية نعيم عبعوب تبين قناعة قاضي التحقيق بعدم وجود هدر للمال العام وإنما وجود إهمال من قبل عبعوب فقط، مبينا أن "الأمانة وهيئة النزاهة لم تحيلا عبعوب إلى التحقيق إنما هي مجرد شكوى شخصية".

وكان مصدر في لجنة النزاهة البرلمانية أفاد "، الثلاثاء الماضي، (١٧ كانون الثاني الحالي) باعتقال وكيل أمانة بغداد نعيم عبوب ومدير العقود فيها بتهمة فساد مالي وإداري، فيما أكدت أمانة بغداد أن المسؤولين استدعيا للتحقيق في مركز أمني ولا تتوفر أي معلومات عنهم حتى الآن.

وأضاف العيساوي "أن أي عضو في البرلمان العراقي لا يحق له أن يكون ناطقا رسميا بسام القضاء أو هيئة النزاهة كما لا يحق له الإساءة لسمعة أي شخص إلا بعد صدور قرار قضائي"، مشيرا إلى أن "قضية وكيل أمانة بغداد للشؤون البلدية في مرحلة التحقيق وسيفرج عنه قريبا".

وكان النائب عن التيار الصدري جواد الشهيلي قال في تصريحات صحفية في ١٧ من كانون الثاني الحالي، أن هناك مذكرة اعتقال صدرت من قبل هيئة النزاهة بحق الوكيل البلدي في الأمانة نعيم عبعوب الكعبي ومدير العقود في الأمانة وذلك على خلفية ملفات فساد في مشروع قناة الجيش، فيما أشار النائب عن التحالف الوطني شيروان الوائلي في مؤتمر صحافي عقده بمجلس النواب في الـ ٢٨ من شهر تشرين الثاني من العام الماضي ٢٠١١، إلى أنه تم الإثبات وبالدليل القاطع من خلال عملية استجواب أمين بغداد صابر العيساوي بشأن ملف مشروع تطوير قناة الجيش بأن العملية وهمية.

وبدأ مجلس النواب العراقي، في الـ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١١، استجواب أمين بغداد صابر العيساوي بتهم تتعلق بملفات فساد، وأنهى المجلس استجواب العيساوي في (١٧ كانون الأول ٢٠١١)، دون أن يتخذ أي قرار يذكر.

يذكر أن أمانة بغداد أحالت في حزيران من العام الماضي ٢٠١١ تطوير قناة الجيش الى شركة المقاولون العرب المصرية بكلفة ١٤٦ مليون دولار، ضمن خطة لتطوير مدينة بغداد، استعدادا للقمة العربية المرتقبة في بغداد، فيما كشف ائتلاف دولة القانون، أن الملفات المثارة ضد أمين بغداد صابر العيساوي تصل إلى مئة قضية في حين اعتبرت أمانة بغداد في (٣٠ آب ٢٠١١)، الاتهامات الموجهة ضدها مخالفة للدستور وللنظام الداخلي للبرلمان وغير دقيقة.

وفي موضوع آخر، قال عضو مجلس النواب عمار الشبلي إن لجنة النزاهة النيابية تعاني من تباطؤ عمل هيئة النزاهة المستقلة في حسم ملفات الفساد المقدمة اليها .

وأضاف الشبلي لمراسل وكالة أنباء المستقبل امس الخميس أن:" لجنة النزاهة البرلمانية تشكو تباطؤ هيئة النزاهة المستقلة في حسم الملفات العشرة التي قدمت إليها في تاريخ ٢٠١١/٨/١٢ ".

وأضاف ان" اجتماعا عقد في لجنة النزاهة النيابية مع رئيس هيئة النزاهة ونائبه من اجل حسم موضوع الملفات العشرة ".

يذكر أن هيئة النزاهة النيابية قدمت عشرة ملفات يشتبه بوجود حالات فساد مالي وإداري فيها بينها عقود وزارة الكهرباء ووزارة الصحة وغيرها.

الدليمي يعلن قرب توقيع اتفاق عسكري مع مصر

الدفاع: القاهرة طلبت الإفادة منّا في محاربة الإرهاب والطائفية

□ بغداد / المدى

كشف وزير الدفاع العراقي وكالة امس الخميس، عن دراسة توقيع اتفاقية عسكرية وأمنية مع مصر خلال زيارته القاهرة، تتضمن تسليح وتدريب الجيش العراقي من قبل القوات المصرية وتبادل الخبرات العسكرية والأمنية.

سعدون الدليمي

وقال الدكتور سعدون الدليمي لوكالة كردستان للأنباء إن "زيارتنا للقاهرة تحمل درجة عالية من الأهمية وهي تخص تبادل الخبرات بين الجانبين المصري والعراقي، فنحن بحاجة الى خبرات القوات المسلحة المصرية في جوانب الاستخبارات والتسليح والتقنية المستخدمة".

وأضاف "تلقينا دعوة لطلب الإفادة من الخبرات العراقية في مجال مكافحة (الإرهاب) والجريمة المنظمة والقضاء على الحرب الطائفية، لان التجربة العراقية في هذا المجال كبيرة، ولابد أن يفاد منها جميع الدول التي تشهد الديمقراطية الحديثة مثل مصر ،فالديمقراطية انطلقت من العراق" مبينا ان "لقاءه بالمشير الطنطاوي رئيس المجلس العسكري المصري مهم". واستدرك الدليمي بالقول "ونحن بدورنا بحاجة للتعاون مع الجانب المصري في ما يخص جميع مجالات التدريب والتسليح ومنظومة الدفاع الجوي، فالقوات المصرية تمتلك منظومة مهمة في جميع المجالات، وقد اجتمعنا مع متخصصين كبار في جميع مجالات الدفاع واطلعنا على تسليح الجيش المصري".

وبشأن تدهور الوضع الأمني في العراق، قال الدليمي إن "الأمن مستقر بالعراق ويمكن التغلب على بعض الأمور التي يقوم بها (الإرهابيون) بقدراتنا الأمنية" مبينا أن "العراق كان يتوقع أن يتأزم الوضع الأمني في البلاد بعد انسحاب القوات الأميركية، على يد المجاميع المسلحة التي تريد أن تنقل رسالة الى العالم بان القوات الأمنية العراقية غير كفوءة وليست قادرة على فرض الاستقرار".

اما وزارة الداخلية فقد خصصت مليارَي دينار من موازنتها للعام الجاري، إلى وكالة المعلومات والاستخبارات بما يسهم في تنفيذ خططها الأمنية والوقائية.

وقال الوكيل الأقدم للوزارة عدنان الاسدي بحسب بيان له تلقت (المدى) نسخة منه أن" هناك توجهاً لإكمال النقص في عمل وكالة المعلومات من خلال دعمها ماديا، مشيرا في هذا الصدد الى أن مجلس الوزراء أقر قانون الجهد الاستخباري الذي سيوفر نحو مليارَي دينار سنوياً للوكالة التي ستخصصها لدعم الجهد الاستخباري ودفع مكافآت الى مصادر المعلومات وغيرها من متطلبات العمل الأمني".

وأوضح الأسدي أن"سد النقص الحاصل في الوكالة سيتم على مراحل، مؤكدا وجود توجه لشراء منظومة حديثة على مستوى عالٍ من التقنيات ستستخدم في عملياتٍ المراقبة والتنصت وغيرها من الإجراءات الاستخبارية".

كما أكد الوكيل الأقدم وجود خطط لمعالجة الأفكار المتطرفة لدى التنظيمات الإرهابية المسلحة والمرتكزات التي ينطلق منها عناصر التنظيم، لاسيما أن غالبيتها تعمل تحت غطاء الدين".

وبين الأسدي أن" مواجهة تلك التنظيمات لا تقتصر على القوة أو العمل الاستخباري فقط، بل يجب أن تواجه بثقافة مضادة، وأن الوزارة تمتلك خططا لنشر ثقافة المواطنة وإصلاح العقول التي تعرضت الى عملية غسيل، وتمت تغذيتها بأفكار تدفع بأصحابها الى تنفيذ جرائم إرهابية من خلال تفجير الأحزمة الناسفة او السيارات المفخخة والإقدام على قتل الأبرياء".

وكشف في هذا الشأن أن" الوزارة ستشرع خلال الأيام المقبلة، بتنفيذ جهد استخباري وتثقيفي في الوقت نفسه، لإعادة تأهيل المتورطين بالانتماء الى الجماعات الإرهابية، بما يسهم في خلق قاعدة من الوعي الوطني ويفسح المجال أمام المغرر بهم للعودة الى ممارسة حياتهم بما يتوافق مع القوانين في ظل النظام الديمقراطي الذي يضمن الحريات".